مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 5 عدد 3 (2024)

حقوق الإنسان كنهج معاصر في الحدّ من النزاعات وبناء السلام

"دراسة تحليلية تطبيقية"

Human Rights as A Contemporary Approach to Dispute Reduction and Peacebuilding (An Applied analytical Study)

الباحث محمد داود الشريف – باحث دكتوراه في جامعة عين شمس – كلية الحقوق – قسم القانون الدولي العام
الجمهورية العربية السورية
Researcher Mohammad Daoud Al-Sharif – Doctoral researcher at Ain Shams University, Faculty of Law, Department of Public International Law
Syria
http://doi.org/10.57072/ar.v5i3.142

نشرت في 05 /09/ 2024

المستخلص:

سعت الدراسة في ثناياها إلى إبراز الدور المركزي لحقوق الإنسان كنهج معاصر يساعد في الحد من النزاعات، ويعين في حفظ وبناء السلام المستدام، فكان من لوازم هذا النهج، الكشف عن العلاقة التقاطعية الكامنة بين حقوق الإنسان، وحل النزاعات وبناء السلام، وذلك بهتك الستار المسدل بينهما، ويتأتّى ذلك بإظهار أساس العلاقة التي تربطهما من الناحية القانونية والسيكولوجية، ثم شرعت تحلل هذه العلاقة وتبين أوجه التوتر والتآزر بينهما، وتمحص الحجة القائلة: بأن انتهاك حقوق الإنسان يولد النزاعات ويقوض السلام، ولصدق هذه الحجة الأخيرة، أخذت الدراسة على عاتقها – في محاولة منها – بناء نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام، وكان من مقتضى هذا النهج، حتمية تطوير منظومة حقوق الإنسان في كلا السياقين: المفاهيمي، والهيكلي، وهو ما انطوت عليه الدراسة بالفعل، ثم اسقطت تجارب بعض الدول – التي مُنِيَت بالنزاعات – على هذا النهج؛ لتقيس صدق فاعليته، ولم تغفل عن الرد على بعض الشبه القادحة في هذا الأخير، حيث قامت بتفنيدها ودحضها.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، حل النزاعات، بناء السلام المستدام، الإنذار المبكر، المنع الوقائي، العدالة الانتقالية.

Abstract:

The study sought to highlight the central role of human rights as a contemporary concept that helps in reducing conflicts and helps in preserving and building sustainable peace. One of the requirements of this understanding was to reveal the underlying intersectional relationship between human rights, conflict resolution and peace building, by tearing down the curtain drawn between them. By showing the basis of the relationship that binds them from a legal and psychological perspective, it then proceeded to analyse this relationship and show the aspects of tension and synergy between them and examine the argument that: violating human rights generates conflicts and undermines

استلم البحث في 2024/04/14 قبل للنشر في 2024/08/16

peace. Because of the validity of this last argument, the study took it upon itself - in an attempt - to build an approach Based on human rights in resolving conflicts and building peace, this approach required the inevitability of developing the human rights system in both the conceptual and structural contexts, which is what the study entailed. It then projected this approach onto the experiences of some countries to measure the sincerity of the effectiveness of this approach and responded to some striking similarities. In it, she refuted and refuted it.

Keywords: human rights, conflict resolution, sustainable peacebuilding, early warning, preventive prevention, transitional justice.

مقدمة:

جرت سنة الكون أن تكون النزاعات من الحقائق الثابتة التي تفرض نفسها وبشدة على حياة الإنسان، كنتيجة طبيعية تعبر عن تفاعلات المجتمع الإنساني، فما برح المجتمع الدولي يوماً منها خالي الوِفَاض، ولن يكون له ذلك إلى قيام الساعة، لدرجة أن أصبحت ظاهرة اجتماعية مألوفة، وعلى إثر ذلك تصدى لها المجتمع الدولي بالآليات والوسائل التقليدية التي لربما إن اجتمعت عليها الإرادة السياسية عملت على رأب الصدع، ورد الموازين إلى نصابها، وسيقت أهم هذه الآليات في ميثاق الأمم المتحدة تحت الفصلين السادس والسابع من الميثاق، بين وسائل سلمية وأخرى قسرية.

ولكن بعيداً عن هذا الإطار نجد أن هناك طرحاً قد تم إهماله ولم يأخذ نصيبه وحظه الوافي من أجندة الأمم المتحدة، ولا الأكاديميين، أو صناع السياسة، أو ممارسي حل النزاع وبناة السلام، ولا حتى خبراء حقوق الإنسان، ألا وهو الربط بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام، والكشف عن العلاقة التقاطعية بينهما واستغلالها لنهج جديد في بناء السلام المستدام.

حيث ظلت جهود حقوق الإنسان وحل النزاعات تعيش حالة من الانفصال الهيكلي والمفاهيمي، إذ مناصرو حقوق الإنسان وممارسو حل النزاع يميل كل منهم إلى وحدات ورؤى مختلفة، ويسعون إلى أهداف متغايرة، وبالتالي قد يتجاهلون كيفية ترابط وتظافر جهود كل منهم.

وهنا نسوق بين يديك فرضية – ولا نحكم بصدقها أو عدمه حتى يتسنى لنا سبر أغوار هذه الدراسة مفادها: لو سلمنا جدلاً بأن حركة حقوق الإنسان قد تلعب دوراً محورياً ومركزياً في الوقاية من النزاعات وحلها وبناء السلام المستدام، تأسيساً على أن انتهاك الحقوق يولد النزاعات ويطورها، وبالتالي إذا كان الانتهاك جزء من المشكلة فإعمال الحقوق وصونها جزء من الحل بل ووقاية له، إذاً لا بدّ من النظر في العلاقة بينهما، واستنباط أوجه التكامل، وسد الفجوة.

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية الدراسة في نسقين اثنين: نظري وعملي، أما النظري: تجلى في الحاجة لطرح خطاب جديد يعكس مفهوم العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاعات وبناء السلام كنهج مفاهيمي حداثي ناشئ، بعيداً عن الطرح الكلاسيكي والآليات التقليدية لحل النزاعات: من مفاوضات، ووساطة، ومساع حميدة.

أما العملي: فأهميته تبدو في أن معايير حقوق الإنسان لو تم استغلالها كنهج معاصر لحل النزاع

فإنها تؤسس لسلام مستدام وليس آني، باعتبارها تسعى لتجفيف أسباب النزاع من المنبع.

إشكالية الدراسة:

في ظل حالة العوز التي تشهدها الدراسات الفقهية العربية حول تسليط الضوء على العلاقة بين حقوق الإنسان وحل النزاع، تتساءل الدراسة عن حقيقة العلاقة بين نشطاء حقوق الإنسان، وممارسي حل النزاعات وبناء السلام، هل هي من قبيل التكامل أم التناقض، على اعتبار أن لكل منهما خلفية وهدفاً مغايراً عن الآخر؟ وهل فرضية غياب حقوق الإنسان تؤدي إلى خلق النزاعات؟ وإذا كان الأمر كذلك إلى أي مدى يمكن لحقوق الإنسان أن يكون لها دور بارز في الحد من النزاعات وبناء السلام؟ وهل يمكن بناء نهج قائم على معايير حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام؟

هدف الدراسة:

تأتي أهداف الدراسة على خلفية الإشكاليات التي أثارتها، فهي تهدف **أولاً:** إلى الكشف عن العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاعات وبناء السلام، ونقاط التقاطع بينهما، ودرجة تأثر كل منهما بالآخر، **ثانياً:** بيان مركز حقوق الإنسان ودوره في حل النزاعات وبناء السلام، **ثالثاً:** السعي لبناء نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام.

منهج الدراسة:

وحتى تصل الدراسة إلى أهدافها المنشودة، سيتبع الباحث المنهج الوصفي، التحليلي، فبعد أن يصف حالة التقاطع والتماس بين حقوق الإنسان وحل النزاع، سيحاول أن يحلل هذه العلاقة ويبين أوجه التآزر والتوتر بينهما، ثم يستنبط المقاربات التفاعلية بينهما وما يتمخض عن هذه المقاربة من نهج يستفاد منه في بناء سلام مستدام.

وحتى تأتي الدراسة بنتيجتها نبين خطتها على الشكل التالي:

خطة الدراسة:

مقدمة

المطلب الأول: العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاعات وبناء السلام

أولاً: أساس العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام

ثانياً: تحليل العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام

المطلب الثاني: بناء نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام

أولاً: آليات بناء النهج القائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام

ثانياً: فاعلية النهج القائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام

خاتمة: تشمل أهم النتائج والتوصيات

المطلب الأول:
العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاعات وبناء السلام

بادئ الأمر لا بد من النظر في أساس العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام، ولكن قبل النظر في العلاقة بينهما أود أن أشير سريعاً إلى كل من مفهومي: (النزاع)، (وبناء السلام)، وذلك لدواعي متطلبات الدراسة، ففيما يخص (مفهوم النزاع) لا يمكن ضبط مفهومة إلا بتمييزه عن غيره من المفاهيم التي اختلطت به، منها (مفهوم الصراع)، لا شك أن هناك خلطاً بينهما سواء كان متعمد أم لا، ولكن إذا ما نظرنا لجهة اللغة العربية نجد أن ابن منظور قد قدم تمييزاً واضحاً

في معجمه "لسان العرب" يفيد بأن (النزاع): هو التخاصم، وتنازع القوم أي اختصموا، وتكون خصومتهم في "حق". أما (الصراع): يرى أنه يدل على التصادم الحاد الذي لا ينتهي إلا بطرح أحدهما الآخر[1]، نستشف مما سبق أن النزاع يكون في (الحقوق) بخلاف الصراع الذي يكون في (المصالح).

أما مفهوم المصطلحين وفق الفلسفة المعاصرة، منهم من يرى أن مصطلح (النزاع) الذي يترجم إلى الإنجليزية (Dispute) بأنه حالة من الخلاف بين طرفين يمكن معها المساومة دون الحاجة إلى قضاء أحدهما على الآخر، أما الصراع الذي تكون ترجمته (Conflict) هو حالة من التصادم بين متناقضين يستحيل بينهما التعايش إلا بإهلاك أحدهما الآخر[2]. معنى ذلك أن النزاع قد يكون قصير الأجل ولربما يسهل حله، أما الصراع طويل الأجل ويصعب حله، ورغم ذلك فإنا لا ننكر حالة اللغط الحاصلة بين المفهومين وخاصة عند ترجمتهما إلى اللغة الإنجليزية، فضلاً عن الخلط المتعد أو غير المتعمد في حالة تناولهما من قبل وسائل الإعلام، أو السياسيين.

وفي اعتقادي أن المفهومين من الناحية الفلسفية قد يأخذ كل منها بعض مضامين الآخر، فالنزاع قد يتحول إلى صراع إذا ما أدرك الطرفان أن الحق المتنازع عليه لن يظفر به أحدهما إلا بمعركة وجود أو لا وجود، والعكس صحيح، قد يتحول الصراع إلى نزاع إذا ما أدرك الطرفان استحالة فناء أحدهما للآخر وبالتالي يحصل شيء من تقبل التعايش مع الطرف الآخر على الرغم من حالة النقص التي شابت الحقوق المتخاصم فيها، ولكن نفضل أن نكون منضبطين في لغتنا القانونية وفق ما تمليه حيثيات الدراسة محل البحث، لذا نعتمد مفهوم (النزاع Dispute) – كإطار لهذه الدراسة – الذي هو: عبارة عن حالة من الخلاف الحاصل بين طرفين أو أكثر محله حقوق ومصالح قانونية معتبرة.

أما فيما يخص مفهوم بناء السلام فقد عرفته منظمة (International Alert) بأنه عملية تهدف إلى التعامل مع الأسباب الخفية وراء تنازع الناس فيما بينهم عبر دعمهم في إدارة خلافهم دون اللجوء إلى العنف، من خلال عملية تعاونية طويلة الأجل، تشمل فترة ما قبل النزاع وأثناءه وبعده[3].

أما الإسكوا (ESCWA) فقد عرفته عبر قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات (UNTERM) هو "الإنعاش بعد انتهاء النزاع لتعزيز المصالحة، وإعادة الإعمار"[4].

ومن وجهة نظرنا نرى أن مفهوم بناء السلام قد توسع أكثر من ذلك فيما بعد؛ ليشمل مراحل النزاع كلها، سواء (مرحلة ما قبل النزاع) وهي الإنذار المبكر أو المنع الوقائي، (ومرحلة أثناء النزاع) وهي القدرة على إدارة النزاع وتوجيهه نحو مستوى أقل حدة، (ومرحلة ما بعد النزاع) وهي التعافي من مخلفاته على كافة الأصعدة ومنع تكراره، فضلاً عن كونه أصبح يسعى لبناء الهياكل والمؤسسات التي تدرب على حسن التعامل مع النزاعات وإدارتها والخروج منها بأقل الخسائر.

وبعدّ التعرف على كل من مفهومي النزاع وبناء السلام حُق لنا النظر في أساس العلاقة بين حقوق الإنسان من جهة، وحل النزاع وبناء السلام من جهة أخرى، فهل جاءت هذه العلاقة من وحي الفقه الدولي؟ أم أن أساس هذه العلاقة راسخ في أصول الشرعة الدولية من إعلانات، ومواثيق، وقرارات تابعة لهيئات أممية معتبرة؟ أم لها أساس سيكولوجي أعمق من ذلك بكثير يسبق النشأة القانونية؟ (أولاً)، فإذا ما كشفنا عن حقيقة هذه العلاقة وأساسها كان لا بدّ من أن نشرع في تحليلها لمعرفة مكامن التوتر بين الجانبين ومسببات النزاع

---

[1] راجع، ابن منظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ص 4396، ص 2432.

[2] راجع، صلاح الأر كوزي، الصراع والنزاع، 11 أبريل 2023، مقال متوفر على الرابط التالي، تاريخ الزيارة 2024/5/27 /https://kitabat.com

[3] راجع، منظمة التنبيه الدولية (International Alert)، على الرابط التالي، تاريخ الزيارة 2024/5/27: https://www.international-alert.org/ar/about/what-is-peacebuilding /

[4] راجع، قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات، التابع لـ الإسكوا (ESCWA)، متوفر على الرابط التالي تاريخ الزيارة 2024/5/27: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

وتقويض السلام (ثانياً)، علَّ ذلك يُسعفنا في معرفة بعض الحقائق التي تفسح المجال لخلق مقاربة بينهما.

أولاً: أساس العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام:

من الجدير بالذكر أنه قد تم تأصيل العلاقة بين حقوق الإنسان وبناء السلام في نواصي وثائق الشرعة الدولية عامةً، من إعلانات، ومواثيق، وقرارات، وغيرها من الصكوك الدولية (أ)، ولا أريد أن أبين العلاقة من الناحية القانونية فقط لأن القانون ما هو إلا كاشف لها وليس منشئ، مما دعاني للنظر في أساس العلاقة من ناحية أخرى ربما تكون أعمق، باعتبار أن أسباب النزاعات لها أبعاد تتصل بحقول العلوم الاجتماعية والنفسية السيكولوجية (ب).

أ. الأساس القانوني الدولي:

بدايةً نجد (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) في ديباجته، أقر أن الاعتراف بحقوق الأسرة البشرية هو أساس السلام، ولا بد للقانون أن يتولى حماية حقوق الإنسان حتى لا يضطر المرء بنفسه للتمرد على الاستبداد والظلم[1]، وتلا ذلك أيضاً (العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في ديباجة كل منها بالنص على أن، إقرار كرامة البشر وحقوقهم المتساوية أساس للسلام في العالم[2]، كذلك جاء في (ميثاق الأمم المتحدة)، من بين مقاصدها الأربعة، أنه لا بدّ من العمل على تعزيز "احترام حقوق الإنسان"، والحقيقية أن اندراج مقصد تعزيز "احترام حقوق الإنسان" ومقصد تحقيق "السلم والأمن الدوليين" في ذات المادة، فيه إشارة إلى الترابط الوثيق بينهما، بمعنى أن لا حديث عن تحقيق السلم والأمن الدوليين إلا باحترام وتعزيز حقوق الإنسان.

ولا يفوتنا ما أشارت إليه المادة (55) من الميثاق، بأن من دواعي الاستقرار لإنشاء علاقات سليمة وودية بين الشعوب لا بدّ من إشاعة احترام حقوق الإنسان.

ولم يتوقف الأمر على حد ذكر أهم الإعلانات والمواثيق الدولية للكشف عن علاقة حقوق الإنسان بالنزاعات ودورها في بناء السلام بل تخطاها إلى أكبر هيئة دولية معنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، ألا وهو (مجلس الأمن)، في قراره 2171 لعام 2014، الذي أكد حاجته إلى نهج شامل لمنع النزاعات وبناء السلام المستدام يقوم على احترام حقوق الإنسان، كما أقر أن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل أكبر مؤشر على نشوب النزاع وتصعيده، فضلاً عن كونها سبباً ونتيجةً له[3]. ثم عاد ليؤكد مرة أخرى على أهمية هذه العلاقة في قراره الآخر 2282 لعام 2016، بأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام لها أسس جذرية تنبع من برامج معنية بإعمال حقوق الإنسان[4]. وهذا ما أكدته أيضاً (الجمعية العامة للأمم المتحدة) في استعراضها لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل نهجاً شاملاً في بناء السلام باعتبارها تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات[5].

وفي (تقرير الأمين العام لخطة منع التطرف العنيف)، أقر بأن التطرف والعنف لا يأتي من فراغ بل من حقوق الإنسان التي تنتهك، وبالتالي لا بد من وضعها في الصدارة كتدابير منهجية وقائية[6]. أما (مجلس حقوق الإنسان) فقد شدد على أن السلام وحقوق الإنسان هما مترابطان يعزز كل منهما

---

[1] راجع، ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

[2] راجع، ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).

[3] راجع، قرار مجلس الأمن 2171، جلسة 7247، أغسطس، 2014، وثيقة، S/Res/2171.

[4] راجع، قرار مجلس الأمن، 2282، جلسة 7680، أبريل، 2016، وثيقة، S/Res/2282.

[5] راجع، قرار الجمعية العامة، 70\262، أبريل، 2016، وثيقة، A/Res/70/262.

[6] راجع، استراتيجية الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، تقرير الأمين العام، الدورة السبعون، ديسمبر، 2015، وثيقة، A/70/674.

الآخر، وأنهما يؤديان إلى الصمود وبناء القدرة الوطنية[1]. كما نوه (فريق عمليات حفظ السلام) في تقريره إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى ضرورة تعزيز حقوق الإنسان باعتبارها وسيلة ناجعة في منع نشوب النزاعات والحيلولة دونها[2].

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هناك ارتباطاً وثيق الصلة بين التنمية المستدامة التي أضحت هدف الإنسان ومحوره، وحقاً من حقوقه الأساسية، وبين حل النزاع وبناء السلام في الهدف السادس عشر "السلام والعدل والمؤسسات القوية" فلا عدل ولا سلام إلا بالمؤسسات التي لا يهمش فيها أحد، وتعمل على المساءلة والإنصاف[3].

إذاً نستطيع القول إن علاقة حقوق الإنسان بحل النزاعات وبناء السلام متأصلة في نصوص وأحكام الشرعة الدولية، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، وهذا ظاهر من السرد السابق، وهو ما يعزز دور الدراسة للتعمق أكثر عن أساس العلاقة خارج الإطار القانوني فيما لو وجد، وهذا ما نبينه فيما يلي.

ب. الأساس الاجتماعي والسيكولوجي:

أكد بيتر فالنستين أستاذ الصراعات والسلام في (نظرية الحاجات الأساسية): أن أسباب الصراعات ناجمة عن حالة عدم توفر الحاجات الضرورية والأساسية للإنسان، سواء كانت مادية أو معنوية، وأن عدم إشباعها يولد العنف[4]، ولا يتصور في هذه الحالة أن هذه الحاجات الأساسية المقصودة هي خارج إطار حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يوطد الترابط بين إعمال حقوق الإنسان والسلام. أما نظرية (الحرمان النسبي): ترى أن الدوافع الكامنة وراء حدوث العنف السياسي والتمرد والثورات؛ سببها حالة الإحباط التي يعيشها الإنسان النابعة من حرمان الحريات الأساسية والمشاركة السياسية[5]، وهذه تعكس طائفة الحقوق المدنية والسياسية، وتأكيداً على صدق ما جاء في النظرتين أوضح عالم النفس (فلوجل فروم) أن الدول التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية لشعوبها هي أقل عرضة للصراع والعنف من الناحية السيكولوجية من تلك الدول التي يخيم على شعوبها حالة عدم الرضا أو الضيق[6].

إن المتأمل في عرض النظريات السابقة تكشف له عن حقيقة مفادها أن هناك أشياء متأصلة في فطرة بني البشر ومجبولون عليها، أصطلح عليها فيما بعد بالمعني القانوني [حقوق الإنسان] وبالتالي أي محاولة للنيل من هذه الفطرة أو تقويضها ستجد العنف والمقاومة للذود عنها.

ثانياً: تحليل العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام:

بعد الكشف عن أساس العلاقة بين حقوق الإنسان وحل النزاع وبناء السلام، سنحاول أن نحلل هذه العلاقة من عدة جوانب، كالكشف عن أوجه التوتر والاختلاف بين نشطاء حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع (أ)، كذلك التحقق من فرضية أن انتهاك حقوق الإنسان قد يؤدي إلى خلق النزاع وزعزعة السلام (ب).

---

[1] راجع، قرار مجلس حقوق الإنسان، مساهمة مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان، اعتمد في أكتوبر، 2020، وثيقة، A/Hrc/Res/45/31.

[2] راجع، الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، يونيو، 2015، وثيقة، A/70/95s/2015/446.

[3] راجع، أهداف التنمية المستدامة (2030)، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة، متوفر على الرابط: Https://Sdg.Humanrights.Dk/Ar.

[4] راجع، فالسنتين، بيتر، (2002)، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة سعيد فيصل، محمد محمود، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 64.

[5] راجع، خزندار، سامي إبراهيم، (2014)، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، الدار العربية للعلوم ناشرون– مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الطبعة الأولى، ص 136.

[6] سميع، حسين حسين صالح، الصراع السياسي الدولي مفهومة وأسبابه وأنواعه، مجلة آداب الجديدة (2022)، العدد الخامس عشر، ص 149.

أ. تحليل أوجه التوتر والاختلاف بين نشطاء حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع:

غالباً عندما يحصل نزاع أو صراع يقوض السلم، نجد أن كل من مدافعي حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع تجمعهم أهداف مشتركة تظهر في وقف العنف، وتقليل المعاناة، والحد من الخسائر في الأرواح، إلا أنه ومع ذلك لتحقيق هذه الأهداف نجد أن كلاً منهم يسلك نهجاً مختلفاً عن الآخر.

ويظهر هذا التباين في النُهج، حيث أن مدافعي حقوق الإنسان ينظرون إلى النزاع من منظور ثنائي: أبيض وأسود، صواب وخطأ، بينما ممارسي حل النزاع يتعاملون مع النزاعات في المنطقة الرمادية[1]، ولتوضيح ذلك يرى الفقه الدولي أن ممارسي حل النزاع حلولهم مبنية على المصالح وليس على حقوق الإنسان، بينما مدافعي حقوق الانسان يستخدمون النهج القائم على حقوق الإنسان، كذلك يميل ممارسو حل النزاع لأن يكونوا محايدين ويتسلسلون في السلام أولاً، بينما مدافعو حقوق الإنسان متحيزون لصالح الضحية، ويتسلسلون في الحقوق أولاً، ممارس حل النزاع يسعى للسلام بأي ثمن، حتى ولو على حساب الإفلات من العقاب، بينما مناصر حقوق الإنسان يرى إحلال السلام يبدأ بمحاسبة المنتهكين وإقامة العدل،[2] ويضيف (المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان)، (International Council on Human Rights Policy)، (ICHRP)[3]، فارقاً جوهرياً أن مدافعي حقوق الإنسان يركزون على الحلول طويلة الأجل والتي تعالج أسباب الصراع بطريقة جذرية، بينما ممارسو حل النزاع يركزون على الحلول القصيرة والآنية.

وبعد عرض أهم نقاط التوتر بين مناصري حقوق الإنسان وممارسي حل الصراع، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه، هل يجب العمل على إزالة هذا التوتر بحيث يعمل الاثنان في مسار واحد؟

في اعتقادنا أنه ليس من ضرورة تبرر طلب ذلك، فهذا ليس بخلاف وإنما اختلاف، ولكن الضرورة قد تبدو في كيفية العمل على تجاهل وتجاوز هذه التوترات والتركيز بدلاً من ذلك على ما يمكن استثماره لإدارة الصراع، وتجاوز هذه التحديات، فطالما أهدافهم اتحدت فلا عبرة في اختلاف السياقات التي يتمسك بها كل جانب، لأنه أحياناً حتى تتم عملية إنهاء النزاع وبناء السلام يضطر مناصرو حقوق الإنسان للتفاوض مع أشخاص هم أساساً متهمون بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولكن حتى يتم الوصول للعدالة لا بد من مفاوضات طويلة الأمد يجلس فيها كلا الفريقين على طاولة واحدة، وبالتالي حتى يكون لمعايير حقوق الإنسان إطار يساعد في حل النزاع وبناء السلام لا بد أن يكون لها نهج معاصر يقوم على فهم متعدد الأبعاد لا يقتصر على الفهم القانوني فقط، وهذا ما سنبينه بوضوح في الحديث عن نهج حقوق الإنسان القائم على حل النزاع وبناء السلام.

وبعد تحليل أوجه التوتر لابدّ من تحليل آخر لفهم علاقة حقوق الإنسان بحل النزاع وبناء السلام بشكل أعمق وهو:

ب. تحليل فرضية، انتهاكات حقوق الإنسان سبب في نشوء النزاعات:

تم التأكيد بوضوح في صدر هذه الدراسة في معرض حديثنا عن أساس العلاقة بين حقوق الإنسان وحل النزاع وبناء السلام أنه كيف يمكن إعمال حقوق الإنسان أن يحد من النزاعات ويساعد في بناء السلام، فنؤكد ما سبق ونضيف عليه نموذجاً من واقع التاريخ القريب أن انتهاك الحقوق الاقتصادية

[1] S, Michelle Parlevliet, 2018, The Transformative Potential Of Human Rights In Conflict Resolution,P 10, See Discussions, Stats, And Author Profiles For This Publication At: Https://Www.Researchgate.Net/Publication/322357299.

[2] S, Veronique Dudouet, 2010, Human Rights and Conflict Transformation: The Challenges of Just Peace, P 76_77. See Discussions, Stats, And Author Profiles for This Publication At: Https://Www.Researchgate.Net/Publication/277743296.

[3] لا بدّ من التنويه أن المقصود هنا ليس (مجلس حقوق الإنسان) التابع للأمم المتحدة الذي يعد منظمة دولية حكومية أنشئ عام 2006، وإنما (المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان)، الذي يعد منظمة غير حكومية، تأسس عام 1998، مقره جنيف، فهو عبارة عن منتدى للبحوث والتفكير المستقبلي فيما يتعلق بمسائل السياسة الدولية لحقوق الإنسان، للمزيد حول هذا المجلس راجع الرابط التالي: تاريخ الزيارة 2024/5/25: https://reliefweb.int/organization/ichrp.

والاجتماعية والثقافية في بلد عربي دفع أحدهم لإحراق نفسه انتحاراً، للتعبير عن انتقاص حقوقه، مما أدى إلى حدوث موجة صراع عارمة ضربت غالب الأمة العربية عرفت بما يسمى "بالربيع العربي". والذي يعنينا من هذه التجربة ليس النتائج التي توصلت إليها وإنما الأسباب التي دفعتها للوجود، ولا نعتقد غير انتقاص حقوق الإنسان سبباً آخر في وجودها.

وجاء في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، أنه في العقود الأخيرة أنشئت نحو 35 لجنة تقصي حقائق حول العالم، أفادت تحقيقاتها أن الأسباب الرئيسية للنزاعات في غالب البلدان كانت تُعزى لانتهاكات حقوق الإنسان[1]، كما أكد تقرير المفوضية السامية عن دور حقوق الإنسان في بناء السلام والحفاظ عليه، أنه كثيراً ما تنجم المظالم عن عدم التمتع بحقوق الإنسان وتركها دون معالجة ما يؤدي إلى حدوث أعمال العنف والصراع[2]، فعلى سبيل المثال كان عدم رغبة دولة نيبال في ضمان حقوق مصالح الفئات المهمشة والمعارضين السياسيين ومعالجة الفقر وسبل الانتصاف التي تكاد تكون معدومة سبباً رئيسياً في الصراع الذي تعرضت له البلاد،[3] وتشرح (آن أورفورد) في مقاله نشرتها 1997 كيف ساهمت الكراهية والعنصرية في يوغسلافيا طوال السبعينيات والثمانينيات، مما أدى إلى حرب أهلية كارثية أودت بتفكك الدولة[4]، كما أوضح (أليس نديريتو) في مقاله، تحويل الصراع وحقوق الإنسان، أن انتهاكات حقوق الإنسان هي أعراض وأسباب للصراع العنيف،[5] وبعد عرض كل هذه الأدلة لا مناص من القول بأن فرضية انتهاك حقوق الإنسان تؤدي إلى نشوء النزاعات والصراعات وتزعزع السلام هي فرضية صادقة.

المطلب الثاني:

بناء نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام

إنّ صدق فرضية انتهاك حقوق الإنسان يؤدي إلى نشوء نزاع وخلق صراع يدفعنا للبحث عن نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزعات وبناء السلام، على اعتبار أنها جزء من المشكلة فلا بدّ أن تكون جزء من الحل، وعليه سنحاول إلى أي مدى يمكن لمعايير حقوق الإنسان أن تحل النزاع وتسعى لسلام مستدام وذلك بإيجاد آليات لبناء نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام (أولاً)، وقياس مدى فاعلية هذا النهج القائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام (ثانياً).

أولاً: آليات بناء النهج القائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام:

إن الإدارة الفعالة للأزمات ليست لأولئك الذين يفضلون الحلول السهلة والآنية السريعة، ولكن لأولئك الذين يدركون قيمة إمكانيات النهج القائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات، ولديهم القدرة على تخطي تحديات هذا النهج[6]، كما أن مجلس الأمن أكد في قراره (2171) حاجة المجتمع الدولي إلى اتباع نهج شامل قائم على حقوق الإنسان للحد من

[1] تقرير المفوض السامي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مايو، 2016، وثيقة E/2016/58.

[2] Un Office Of the High Commissioner for Human Rights2020 Review of The Un Peacebuilding Architecture Thematic Paper, The Contribution of Human Rights to Peacebuilding and Sustaining Peace

[3] S, Michelle Parlevliet, Human Rights and Conflict Transformation: Towards A More Integrated Approach This Chapter Is an Abbreviated Version of Michelle Parlevliet 2010.P 384. Available At Www.Berghof-Handbook.Net.

[4] S, Anne Orford, Locating the International: Military and Monetary Interventions After the Cold War, Volume 38, Number 2, Spring 1997, P 451.

[5] S, Alice Nderitu, Conflict Transformation and Human Rights: A Mutual Stalemate? P 55, Https://Www.Researchgate.Net/Publication/277743296.

[6] Federal Government of Germany, Guidelines on Preventing Crises, Resolving Conflicts, Building Peace, P 50.

النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وخلق السلام المستدام[1]. ولكن الإشكالية التي تثور هنا كيف يمكن بناء هذا النهج؟ وماهي أدواته؟ وهنا تحاول الدراسة التغلب على هذه الإشكالية بطرح آليتين: إحداها تقوم على التطوير المفاهيمي لمعايير حقوق الإنسان (أ)، والأخرى تقوم على التطوير المؤسسي والهيكلي (ب).

أ. التطوير المفاهيمي لمعايير حقوق الإنسان:

آثرنا أن يكون عنوان الدراسة [حقوق الإنسان "كنهج معاصر" في الحد من النزاعات وبناء السلام] جاءت عبارة "كنهج معاصر" مقصودة لذاتها، لأن النُهُج القانونية التقليدية الضيقة لمعايير حقوق الإنسان ليست كافية وحدها في حل النزاعات وبناء السلام بما فيها الآليات (التعاهدية وغير التعاهدية) التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان، ففي وقتنا الحاضر لم يعد يجسد النَهج الكلاسيكي آلية تضمن احترام حقوق الإنسان في عالم ترسّخ فيه الظلم وعدم المساواة، لذلك لا بد من تطوير أبعاد معايير حقوق الإنسان، ويكون ذلك بتطوير "مفهومها" بما يتماشى والعصر الذي نعيش، ولكن كل ما ننشده من تطوير سيكون ضمن سياقات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعليه سأحاول عرض أهم النظريات الفقهية التي لربما إن رُوعيت ستساعد في تطوير الجانب المفاهيمي الذي نقصده.

لذا ترى (ميشيل باراليفليت) عالمة الصراعات، أن حقوق الإنسان لها أربعة أبعاد يجب النظر فيها كأساس لحل النزاع وبناء السلام وهي: حقوق الإنسان كقواعد، وكمؤسسات، وكعلاقات، وأخيراً كبعد عملي، وسأوضح أهم هذه الأبعاد– منعاً للإسهاب ولضيق الدراسة – وهو حقوق الإنسان كعلاقات، ترى أن هناك (علاقة رأسية) تقوم بين الدولة والمواطنين، فالأول مسؤول عن حماية الثاني، فهذه العلاقة الرأسية تؤكد مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها وتوفر مساحة غالباً ما تكون مغتصبة في إدارة الصراع، بينما (العلاقة الأفقية) التي تكون بين المواطنين أنفسهم، فهي ذات أثر أكبر وفعّال، فهم يشاركون في إدارة الصراع وبناء السلام بفهمهم لمسؤولياتهم تجاه أنفسهم، وتقدير الاعتماد المتبادل فيما بينهم[2]. معنى ذلك أن العلاقة الأفقية لو تم استغلالها كما يجب ستكون فعالة (قبل الصراع) وذلك بمعرفة حقوق المواطنين تجاه بعضهم البعض مما يقلل من التصادم، فمثلاً بدلاً من استخدام العنف للمطالبة بحقوقهم يكون لديهم القدرة على تنظيم أنفسهم، ومعرفة التفاوض مع صناع القرار، أما (أثناء الصراع) فتظهر فاعليتها بالعمل على المعايير التي تربوا عليها، وتبدو هذه العلاقة الأفقية التي تكلمت عنها ميشيل لتكون مجدية فهي لا شك تتعلق بمدى الوعي التراكمي والمعرفي لمعايير حقوق الإنسان من قبل المواطنين أنفسهم، والتغلب على ذلك بزيادة نشر أدبيات حقوق الإنسان.

ومن المفاهيم الجديدة – بحق – وتساعد على جعل حقوق الإنسان آلية ناجعة في حل النزاعات وبناء السلام، أن الاعتراف بالتزامات حقوق الإنسان لا تستند بالضرورة إلى القوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فقط، بل يمكن أن تنبع من مصادر أخرى وتكون جزء من هذه الالتزامات، كالممارسات، والأعراف، والثقافات، والتقاليد[3]. وهذا الرأي للوهلة الأولى يبدو متطرفاً، ولكن حقيقةً هو لا يقصد مخالفة الأحكام التي جاءت بها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في سبيل تحقيق حقوق الإنسان، بل يقصد أن هناك معايير صحيح أنه لم يتم النص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولكن في ذات الوقت لا تخالف أحكامه، لأنها تسعى لذات الهدف، فلماذا لا يتم الاستفادة منها وتفعيلها وقت الأزمات وربطها في سياق حقوق الإنسان وتحت مظلته، وبالتالي يمكن أن تؤدي هذه الأعراف والممارسات دوراً حاسماً في حل النزاع ما لم تؤدِ الأحكام التي تمت المصادقة عليها،

[1] راجع، قرار مجلس الأمن 2171، جلسة 7247، أغسطس، 2014، وثيقة، S/Res/2171.

[2] S, Michelle Parlevliet, Human Rights And Conflict Transformation: Towards A More Integrated Approach, Op., cit,, P 386-387.

[3] S, Alice Nderitu, Conflict Transformation and Human Rights: A Mutual Stalemate? 2010, P 63, See Discussions, Stats, And Author Profiles for This Publication At: Https://Www.Researchgate.Net/Publication/277743296.

فعلى سبيل المثال "الأديان" كأحد ممارسات الشعوب العقائدية، يمكن أن تلعب دوراً محورياً وحاسماً في حل النزاع وبناء السلام باعتبارها تحمل قيم التسامح والسلام التي انطوت عليها فلسفة حقوق الإنسان.

فمثلاً النزاع الذي جرى في موزمبيق، والسنغال، وكذلك ليبيريا، جرى حله بوساطة دينة على يد منظمة مسيحية كاثوليكية، سانت ايجدو (Sant Egidio)، وأيضاً تم حل النزاع في كوسفا بوساطة مجلس التعاون الإسلامي[1].

كما يرى بعضهم أن جعل القانون الدولي لحقوق الإنسان (إطار قانوني معياري) سيعزز من حل النزاعات، ويكون ذلك عند الاستشهاد بالأسس المعيارية لحقوق الإنسان، كعالميتها وعدم قابليتها للتصرف، وبالتالي توفر أنماط من السلوك التي تشجع أطراف النزاع على اتباعها في مختلف مراحل النزاع، عدا عن كونهم سيجدون الحماية والدعم من الجهات الدولية عند استخدام نهج حقوق الإنسان كمبدأ توجيهي[2]، وفي اعتقادنا أن هذه الآلية تكمن صعوبتها باستحضار وتطبيق أطراف النزاع لهذه المعايير في مختلف مراحل النزاع، ولكن مع النَهج والفهم التراكمي يمكن أن تجدي نفعاً، ويمكن أن نعضد (نظرية الإطار القانوني المعياري) بنظرية أخرى تسبقها بمرحلة كبيرة من مراحل النزاع، وهي (نظرية الوقاية من النبع) حيث أفاد تقرير التنمية العالمية لعام 2011، أن هناك ارتباط وثيق الصلة يظهر بأن الدول التي تنتهك حقوق الإنسان هي أكثر عرضة للصراعات من الدول التي لديها واقع قوي في احترام حقوق الإنسان[3]، كما يخلق هذا الاحترام والإعمال لهذه الحقوق قدرة أكبر للشعوب والأمم على الصمود في وجه الأزمات والتعامل معها بطريقة تبعدها عن الانزلاق في مخاطرها، والتكيف معها لأبعد مدى، للخروج بأقل الخسائر[4]. وبالتالي تكشف لنا هذه النظرية عن حقيقة صادقة في مدلولها، راسخة في واقعها مفادها أن احترام حقوق الإنسان هو أقل كلفة من انتهاكها.

ومن النظريات الأخرى التي تسعى إلى التطوير المفاهيمي لحقوق الإنسان في سياق بناء السلام، أنه لا بد من هيكلة بناء السلام على أساس حقوق الإنسان، وذلك فيما يتعلق بآلية التفاوض بين أطراف النزاع، فخروجاً على النموذج التقليدي المقتصر على النخب العسكرية والمسؤولين الحكوميين، فلا بد من (عملية أكثر تعددية وتشاركية في مفاوضات اتفاقيات السلام) حيث أفادت هيئات بحثية متعددة أن إشراك المجتمع المدني والنساء في مبادرات السلام يقلل من مخاطر الصراع ويزيد من بناء السلام[5]، وأظهرت بعض الدراسات حالة التعددية التشاركية في اتفاقيات السلام أنها ضئيلة، حيث شكلت فيها النساء 2% فقط من الوسطاء و5% من الشهود والموقعين على اتفاقيات السلام التي جرت بين عامي 1990– 2017 ، واحتوت اتفاقيات السلام في الفترة نفسها على 5% فقط من العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي[6].

ومن الآليات التي هي مثار جدل وتحتاج إلى إعادة تأصيل في مفهومها هي (المساءلة والإنصاف)، تأتي في سياق "العدالة مقابل السلام" بمعنى أنه يرى مناصرو حقوق الإنسان لا تحقق للسلام إلا بمساءلة الطغاة ومنتهكي حقوق الإنسان، بينما ممارسو حل النزاع يراوغون حول التصالح والعفو لوقف

---

[1] للمزيد حول دور الوساطة الدينة في حل النزاعات، راجع: موسى، أحمد محمد عبد الكريم، الوساطة الإثنية بديلاً عن الإجراءات القسرية لتسوية النزاعات الداخلية المهددة للسلم والأمن الدوليين، قُبل للنشر في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، بتاريخ 2023/11/2، رقم البحث: 10988/413، لم يتم نشره على موقع المجلة بعد.

[2] S, Claudia Fuentes-Julio and Raslan Ibrahim, A Human Rights Approach to Conflict Resolution, Ethics & International Affairs, 33, No. 3 (2019), P 264.

[3] S, World Development Report Conflict, Security, And Development, 2011, P 82.

[4]- S, Covid-19 And Human Rights We Are All In This Together, Human Rights Are Critical For The Response And The Recovery, April 2020, P 9.

[5] S, Op., cit,, P 265.

[6] S, Theodora-Ismene Gizelis, A Country of Their Own Women and Peacebuilding, Conflict Management and Peace Science, 2011, Vol 28(5): 522–542.

الصراع[1]، وفي اعتقادنا إن كانت العدالة الجنائية هي العنصر الحاسم لتحقيق المساءلة، إلا أنها ليست الطريقة الوحيدة لبناء السلام. حيث يرى البعض أنه لا بد وأن تكون مصحوبة في ذات الوقت على تدابير أخرى موازية لها تتمثل في المصالحة وعدم التكرار والتعويض[2]. بشرط أن تكون لكل واقعة لها ظروفها التي توزن بها، ومراعاة طبيعة المناخ السياسي والعسكري لها.

ومما يحتاج إلى إعادة النظر في مفهومة أيضاً (تعزيز فكرة انطباق حقوق الإنسان في وقت الحروب) نحن نؤمن بأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هما فرعان لأصل واحد وهو القانون الدولي العام، إذ يكمل أحدهما الآخر، وأن بينهما بعض الفوارق ليس محل بسطها هنا،[3] فلكثرة ذكر هذه الفوارق في كتب الفقه على سبيل التقسيم النظري ربما عكس صورة غير صحيحة لدى البعض، بأن القانون الدولي الإنساني يحجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ويقصي أحكامه عن التطبيق وقت الحروب والنزاعات، وهذا فهم خاطئ مردود، لأن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يغل أحكامه عن التطبيق لا زمان ولا مكان ولا أشخاص، بخلاف القانون الدولي الإنساني المقيد بالزمان والمكان والأشخاص. وهذا المعنى أكدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في إحدى ملاحظاتها الختامية، أن انطباق القانون الدولي الإنساني لا يحول دون مساءلة الدول الأطراف بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان[4]، وهذا ما أكدته أيضاً محكمة العدل الدولية في فتواها بخصوص الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما له من تبعات تنتهك المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وكذا الاقتصادية والاجتماعية[5]، والذي دفعنا لتعزيز هذه الفكرة أن الاقتصار على تطبيق القانون الدولي الإنساني لا يجدي نفعاً؛ لأنه لا يمنع الحروب والصرعات وإنما فقط ينظم سير العمليات العدائية، بينما حقوق الإنسان تحرم وتعالج كل أوجه العنف والحروب، وبالتالي حاجتنا إليها في الصراعات أحوج ما تكون إليها في السلم.

أخيراً، وفي اعتقادنا أن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان إطارها واسع وفيها ما فيها من الأسس التي تتسع لمفاهيم لو تم استغلالها كنهج في بناء السلام بذات الأهمية والسياق التي تم تناول نهج حقوق الإنسان في التنمية، لكان ذلك من دواعي تطوير فلسفة ومفهوم حقوق الإنسان كنهج معاصر في حل النزاعات وبناء السلام، حيث تم تنفيذ التنمية على نطاق شامل وواسع من قبل هيئات الأمم المتحدة ووكالتها وجميع الأطراف الدولية الفاعلة، وجعلوا الإنسان محورها وهدفها، فلا تنمية دون حقوق إنسان، ولا حقوق أنسان دون تنمية، لذا نتطلع على منوال هذه الفلسفة، ونقول لمَ لا يكون السلام محور الإنسان وهدفه كما "التنمية"، في وقت لم يتم النص بشكل مباشر على جعل السلام حق من حقوق الإنسان.

ب. التطوير الهيكلي والمؤسسي لحقوق الإنسان:

إن الحديث عن التطوير المفاهيمي لحقوق الإنسان بكل نظرياته التي سردناها آنفاً وبالأخص المنع الوقائي، لا يكتب لها القبول إلا بتطوير موازٍ آخر لها على الصعيد الهيكلي والمؤسسي، ويمكن أن نتلمس هذا التطوير بالحديث عن (نظام الإنذار المبكر الوقائي في سياق حقوق الإنسان) وكذلك (بإنشاء المؤسسات التي تجمع نشطاء حقوق الإنسان وممارسو حل النزاع على طاولة واحد).

1. حقوق الإنسان كنظام دولي للإنذار الوقائي:

[1] S, , Claudia Fuentes Julio, Bridging Human Rights And Conflict Resolution: Experiences From Latin America, February/March – 2015, Policy Brief V.5. N.04. P 6.

[2] S, Claudia Fuentes-Julio And Raslan Ibrahim, A Human Rights Approach To Conflict Resolution, Op., cit,, P 266.

[3] للمزيد حول الفارق بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان راجع: أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 2019، ص 26-27.

[4] S, Consideration of Reports Submitted by States Parties Under Article 40 Of the Covenant, Concluding Observations of The Human Rights Committee, Israel, Ccpr/Co/78/Isr.

[5] S, Available at The Following Website, Https://Www.Icj-Cij.Org/Case/131.

يقر كثير من الباحثين والمتخصصين في مجال الصراعات أن وجود نظام كفؤ للإنذار المبكر يعد أحد مكونات المحافظة على السلام[1]، وفي إطار حديثنا عن نظام الإنذار المبكر في سياق حقوق الإنسان أفاد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي أعده بناء على طلب من مجلس الأمن، أن التزامنا بمنع النزاع وبناء السلام يبدأ بالإنذار المبكر، والذي يساعدنا على التقاط هذه الإشارات المبكرة مكاتب حقوق الإنسان، ومستشارو السلام والتنمية، والبعثات والأفرقة القطرية، والمبعوثون الخاصون، والزيارات المنتظمة لموظفي الأمانة العامة، كما بين دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم وزارة الداخلية الليبيرية على إنشاء (لجان للسلام تعمل بنظام الإنذار المبكر)، للوقاية والسيطرة على التوترات في وقت مبكر[2]، كما نوه على تطوير نظام الإنذار المبكر باستحداث أداة "جس النبض الدبلوماسي" وهي تقوم على رصد وتوثيق المعلومات الحكومية الرسمية – ذات المصدر المفتوح – المتوفرة على شبكات الانترنت، باعتبارها توفر مصدر هائل من المعلومات[3]. إن ما أشار إليه التقرير في فكرته الأخيرة يحاول أن يبين دور الدبلوماسية الوقائية الرقمية – في عصر الثورة الصناعية الرابعة – كآلية مستحدثة في تطوير أنظمة الإنذار المبكر التي تعمل في صالح حقوق الإنسان، وهذا يبدو استثماراً مجدياً وفعالاً للوقاية من الأزمات والحفاظ على السلام، فلا بد من تلقفه والعمل عليه.

كما أكد قرار مجلس حقوق الإنسان الخاص بمنع الإبادة الجماعية، أن من أهم عوامل منع هذه الجريمة تحديد علامات الإنذار المبكر،[4] إذاً نستطيع القول أن لدى الأمم المتحدة بكافة هيئاتها نظام متكامل في رصد وتوثيق كافة مخاطر نشوء النزاعات والأزمات.

ولكن الإشكال الذي يثور هنا أنه بعد أن بيّنّا القنوات التي توفر المعلومات كنظام للإنذار المبكر لدى الأمم المتحدة، كيف يمكن أن يكون هذا النظام يعمل كآلية في تطوير النهج الهيكلي لحقوق الإنسان، ويعمل كنظام وقائي وصمام أمان لدرء النزاعات في سياق حقوق الإنسان؟ يجيب على ذلك تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان الخاص بالإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عندما قام بالربط بين انتهاكات هذه الحقوق الأخيرة من جانب، والاضطرابات والنزاعات من جانب آخر، وكيف (يمكن لتحليل التمتع بهذه الحقوق) يفيد ويحسن من أداء النظام المبكر الرامي إلى إجراء وقائي مجدٍ وفعال[5]، بمعنى لو أن التحليل أفضى إلى أن هناك انتهاكاً صارخاً لهذه الحقوق فهذا نذير شؤم بحصول اضرابات وصراعات، وبالتالي لا بدّ من العمل على تداركه.

ورغم ذلك لا يخلو الأمر من معوقات حيث أفاد الاجتماع الذي نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام (2015 في جنيف، وآخر في بانكوك) صحيح بأن هناك دوراً مهماً في تنبؤ عوامل الخطر الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان، سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه ومع ذلك اعترفت عدم وجود استراتيجية شاملة لإدماج حقوق الإنسان في التحليل المتعلق بالإنذار المبكر، منها: غياب نظام عام لإدارة المعلومات الواردة، وضعف منهجية استخلاص البيانات الضرورية، فضلاً عن جدوى مصداقية المصادر[6]. وفي اعتقادنا لتدارك هذا النقص وسد العجز الحاصل يمكن العودة

---

[1] راجع، خزندار، سامي إبراهيم، (2014)، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مرجع سابق، ص 261.

[2] راجع، تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات: تجديد الالتزام الجماعي، مقدم إلى مجلس الأمن، سبتمبر، 2015، فقرة 16، 22، وثيقة، S/2015/730.

[3] المرجع السابق، فقرة 23.

[4] راجع، قرار مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون، مارس، 2015، منع الإبادة الجماعية، وثيقة،A/Hrc/28/L.25 .

[5] راجع، تقرير المفوض السامي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق.

[6] المرجع السابق، فقرة 59 – 48.

والاسترشاد (بمؤشرات حقوق الإنسان دليلاً للقياس والتنفيذ)[1]، حيث يدعو إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في رصد وجمع البيانات، كما يمكننا الاستفادة من (المبادئ التوجيهية للإنذار المبكر وإجراءات العمل العاجل) التي اعتمدتها لجنة القضاء على التمييز العنصري[2]. نخلص إلى أنه لا بدّ وأن يكون تحليل الحقوق التي جاءت بها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان – لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – محور جهود المؤسسات الدولية والوطنية التي تتعلق بالإنذار المبكر لتوقع أي تصاعد بالعنف أو الاضطرابات الاجتماعية المقوضة للسلم.

2. بناء هياكل تعزز التآزر المؤسسي بين حقوق الإنسان وبناء السلام:

عود على بدء، قلنا في صدر هذه الدراسة أن هناك توتراً بين حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع، لدرجة أن الأخير يشعر بالإحباط عندما يعلم أن نشطاء حقوق الإنسان سيجلسون معهم على ذات الطاولة، إذاً ثمة إشكال هنا، وهو كيفية التوفيق بين طرفين معنيين بحل النزاع وبناء السلام؟ يمكن خلق بعض المقاربات التي تقلل من الفجوات الموجودة بين الطرفين وسدها انطلاقاً من حقيقة أن السلام المستدام وحقوق الإنسان متشابكان والعلاقة بينهما طردية، أي الخلل بأحدهما هو خلل بالآخر والعكس صحيح.

والذي يفسر بشكل جزئي السبب حول استعصاء حل بعض النزاعات التي طال أمدها أن هيكل بناء السلام الحالي يميل إلى التركيز إلى إيجاد حلول مؤقته وآنية بدلاً من معالجة الجذور العميقة المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان، أضف إلى ذلك أن مفاوضات واتفاقيات السلام قد تخلو من مسائل حقوق الإنسان وبالتالي يمكن أن تساهم في فشل الاتفاقية والعودة إلى الصراع.[3] وفي اعتقادي أن الفجوة المركزية تبدو في إشكالية حقوق الإنسان على أنها عائق أما بناء السلام فالجهات الفاعلة في حل النزاع وبناء السلام هي ذاتها المنتهكة لحقوق الإنسان، فلابد من التحاور معها لإنجاح المفاوضات، وهنا يحدث التصادم بين (السلام) الذي يدعمه حل النزاع، (والعدالة) التي تدعمها حقوق الإنسان، فبدلاً من تفشي مفهوم (إما السلام وإما العدالة)، لا بد من السعي إلى طرح جديد مضمونه (السلام والعدالة) وهذا ليس بالأمر السهل أو اليسير ولكن يبدو ممكناً بالعودة خطوات للوراء، تتمثل هذه الخطوات بإنشاء المراكز التي تدرب على السلام والعدل في آن واحد.

لذا نجد في الآونة الأخيرة توجهاً فقهياً دولياً يدعم فكرة وجود منظمات غير حكومية معنية بتسوية الصراعات وبذات الوقت تعمل على إدراج التدريب في مجال حقوق الإنسان، في جميع مراحل الصراع[4]، ومن الأمثلة على ذلك (منظمة التنبيه الدولية)، (International Alert)، مقرها لندن، وهي منظمة عالمية تأسست على فرضية مفادها أن الصراعات العنيفة تنبع من أسباب جذرية، وهي انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي لا بد وأن تكون جزء من حل هذه الصراعات[5]، وكذلك تأسس على منوالها ما هو أهم منها (مركز حل الصراعات)،(ACCORD)[6] في جنوب أفريقيا، يقوم بتدريس معايير حقوق الإنسان وأساليب حل الصراعات في آن واحد للمنظمات غير الحكومية المحلية الأفريقية.

---

[1] Human Rights Indicators A Guide to Measurement and Implementation, 2012 United Nations, Hr/Pub/12/5.

[2] Report Of the Committee on The Elimination of Racial Discrimination, Seventieth Session (19 February-9 March 2007), No. 18 (A/62/18).

[3] S, Ojot Miru Ojulu, Enhancing Synergies Between Peacebuilding and Human Rights Interventions of The Africa Union (Au), 2023, Accord, Article available at the following link, Https://Www.Accord.Org.Za/Conflict-Trends/Enhancing-Synergies-Between-Peacebuilding-And-Human-Rights-Interventions-Of-The-Africa-Union-Au/

[4] S, Hurst Hannum- Eileen F. Babbitt, Human Rights and Conflict Resolution from The Practitioners' Perspectives, Article in The Fletcher Forum of World Affairs, October 2011, P 190.

[5] للمزيد حول المنظمة راجع: Https://Www.International-Alert.Org/

[6] للمزيد حول مركز حل الصراعات راجع: Https://Www.Accord.Org.Za/

والذي يؤكد مصداقية هذه المنظمات وعملها هو ما أظهرته تجربة أمريكيا اللاتينية على الرغم من وجود التوترات بين مدافعي حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع إلا أنها ليست عميقة ومتناقضة كما يدعي بعض الباحثين وصناع السياسات، حيث عمل نشطاء حقوق الإنسان ومديرو الصراع بطريقة تكاملية تظهر أن الحوار ممكن وأن كلا المجالين قادران على خلق المقاربات والعمل معاً[1].

وتقول ميشيل في مقالتها (حقوق الانسان وتحويل الصراع نحو نهج أكثر تكاملاً) كنت أعتقد أن الجمع بين نشطاء حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع أمر مستحيل والآن يبدو لي أن هذا الأمر ممكن، حيث أفادت في النزاع المسلح في (نيبال) أنه عمل بعض ناشطي حقوق الإنسان كممارسي لحل النزاع على المستوى الشعبي، حيث تفاوضوا مع المقاتلين على كلا الجانبين وأطلقوا سراح الأفراد المعتقلين، وبالتالي فإن عملهم هذا لم يمنعهم من الدفاع عن حقوق الإنسان وأن يكونوا ممارسين لحل النزاع في ذات الوقت، كذلك الأمر مشابه في (زيمبابوي) حيث أظهروا رغبتهم في السعي للسلام مع التزامهم بالعدالة[2]. وهذا ما يضفي فهماً جديداً لمعايير حقوق الإنسان.

ومن وجهة نظري أن الذي يساعد على هذا التآزر هو تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، فعلى الرغم من كثرة المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان إلا أن هناك القليل من الترابط بينها وبين هيئات بناء السلام. ويرى جانب من الفقه أن السبب يعود إلى حالة العزلة الموجودة لدى منظمات المجتمع المدني، إذ تميل الأخيرة إلى العمل في كثير من الأحيان مع منظمات مجتمع مدني مماثلة لها، وينطبق ذات الشيء على منظمات بناء السلام، فهناك من الحواجز التي تمنع تبادل المعلومات وتشارك الخبرات[3].

إذاً نخلص أنه لا بد من إنشاء منتديات ومؤسسات – تقوم على طرح جديد – تجمع الباحثين والممارسين في كلا المجالين للتفاعل وتبادل الخبرات واستكشاف مكامن التقارب والتكامل بينهم، سعياً للوصول إلى هدفهم المشترك المتمثل ببناء مجتمعات مسالمة وعادلة.

ثانياً: فاعلية النهج القائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام:

يظهر صدق فاعلية نهج حقوق الإنسان في حل النزاع وبناء السلام عندما نبين كيف لعب هذا النهج دوراً هاماً ومحورياً في فض النزاعات وبناء السلام بعرض بعض التجارب السابقة لبعض البلدان التي عصفت فيها الصراعات (أ) ثم نقوم بالرد على الشبهة التي أثيرت حول هذا النهج ونقدها وتفنيدها (ب).

أ. تجارب نهج حقوق الإنسان في حل النزاع وبناء السلام المستفادة من بعض الدول:

قبل الولوج في ذكر أهم التجارب القائمة على نهج حقوق الإنسان، حريٌّ بنا في هذا السياق أن نشير إلى مصطلح العدالة الانتقالية (Transitional justice) الذي يرتبط ارتباطاً وثيق الصلة في التجارب التي ستتعرض لها الدراسة، فضلاً عن كونها أحد ركائز الحد من النزاعات وبناء السلام، لذا سأحاول أن أبين مفهومها وفق ما تمليه حيثيات الدراسة.

نبدأ بما عرفه معجم المصطلحات الإحصائية التابع للأمم المتحدة (الإسكوا)، إن العدالة الانتقالية هي عبارة عن جهود مبذولة في سبيل معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان التي تكون واسعة النطاق، عبر اللجوء إلى إنشاء لجان الحقائق،

[1] S, Claudia Fuentes Julio, Bridging Human Rights and Conflict Resolution: Experiences from Latin America, February/March – 2015, Policy Brief V.5. N.04, P 12.

[2] S, Michelle Parlevliet, Human Rights and Conflict Transformation: Towards A More Integrated Approach, Op., cit, P 396-397.

[3] S, Ojot Miru Ojulu, Enhancing Synergies Between Peacebuilding and Human Rights Interventions of The Africa Union (Au), 2023, Accord, Article available at the following link, Https://Www.Accord.Org.Za/Conflict-Trends/Enhancing-Synergies-Between-Peacebuilding-And-Human-Rights-Interventions-Of-The-Africa-Union-Au/

وإصلاح النظام الأمني، إذ لا يمكن للمؤسسات القضائية القائمة معالجتها بشكل كامل[1].

بينما يعرفها الفقه من عدة وجوه، منهم من يرى أنها عبارة عن آلية تعمل على تقليص معاناة الشعوب خاصة في الفترات الانتقالية، وتساعد في تخفيف حدة الاحتقان المجتمعي من خلال كشف الحقيقة، وتلجأ إليها الشعوب في انتقالها من حالة الحرب إلى السلم[2]. ومنهم من يرى أنها مقاربة قائمة على حقوق الإنسان تعالج انتهاكاتها في الماضي من جهة، وتُحَسّن وتقوي الانتقال إلى الديمقراطية من جهة أخرى.[3]

ومما سبق نستطيع أن نستشف خصائص العدالة الانتقالية ونلخصها في عدة أمور أهمها: تقوم على معالجة انتهاكات الماضي في إطار حقوق الإنسان، تسعى إلى الانصاف والمساءلة وجبر الضرر ورد الاعتبار، محاولة عدم التكرار، إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة بما يعزز بناء السلام والديمقراطية، "والانتقال" الذي نقصده محكوم بمسارين: إما أن يكون في مسار الانتقال من أنظمة شمولية استبدادية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية، أو مسار الانتقال من حالة نزاع مسلح طالت مدته إلى سلام أكثر استدامة.

بعد التطرق لمفهوم العدالة الانتقالية حان دور ذكر تجارب نهج حقوق الإنسان في حل النزاع وبناء السلام المستفادة من بعض الدول.

1. (حقوق الإنسان وعمليات السلام في السلفادور):

تنعكس أهمية ودور حقوق الإنسان في عمليات السلام في السلفادور في اتفاقية سان خوسيه لحقوق الإنسان (1990) في حقيقة أنها أول اتفاق تم التوصل إليه بين الحكومة (السلفادورية، وجبهة فارابوندي مارتي للتحرير الوطني)، حيث اعترفت الاتفاقية بانطباق جميع الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، منها حماية حياة الفرد، وسلامته، وأمنه، والقضاء على الاختطاف والاختفاء القصري، والسماح بالتحقيق على المستوى الدولي، وكذلك تلقي البلاغات والشكاوى من الأفراد أو الهيئات[4].

وعلق على ذلك (International Council on Human Rights Policy)، (ICHRP) بأن فاعلية حقوق الإنسان كعنصر أساسي في عملية السلام تجلت هنا بفضل حركة حقوق الإنسان والمدافعون عنها، وكذلك جهود المنظمات غير الحكومية السلفادورية وتعاونها مع المنظمات الدولية، كل ذلك أفضى إلى أن جعل حقوق الإنسان محوراً رئيسياً في المفاوضات، وبسبب هذه الجهود تمت دعوة خبراء في مجال حقوق الإنسان إلى سلسلة من المشاورات السرية التي ساهمت في اتفاق سان خوسيه[5]. والمتمعن في كواليس المفاوضات التي أفضت إلى سان خوسيه يجد أنه لولا استغلال نقاط التقارب بين فريقي حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع، والمضي قدماً على نهج حقوق الإنسان لما كُلّلت هذه المفاوضات بالنجاح.

2. (حقوق الإنسان وعمليات السلام في غواتيمالا):

وضعت اتفاقيات السلام الغواتيمالية نهاية لأكثر من ثلاث عقود من النزاع المسلح والدموي بين (الحكومة الغواتيمالية، والاتحاد الثوري الوطني)، الذي أودى بحياة أكثر من 200 ألف قتيل، حيث كان ابرز انجاز هو اتفاق حقوق الأنسان (1994)، وجاء في الفقرة (17) من الاتفاق الإشارة إلى الجهود التي بذلتها (جمعية المجتمع المدني) في إنجاح إبرام السلام الوطيد والدائم، وفي ذلك إشارة للدور البارز لمنظمات

---

[1] راجع، قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات، التابع لـ الإسكوا (ESCWA)، متوفر على الرابط التالي تاريخ الزيارة 2024/5/29، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary.

[2] راجع، محمد فائق، العدالة الانتقالية طريق للمستقبل، فصل من كتاب العدالة الانتقالية في السياقات العربية، إعداد هايدي علي الطبب، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014، ص 25.

[3] راجع، الحبيب بلكوش، نحو تطويع الدولة لصالح المواطن، فصل من ذات الكتاب الذي سبق ذكره، ص 31-32.

[4] انظر مرفق الاتفاق الذي نشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والأربعون، البند أربعة وثلاثون من جدول الأعمال، الحالة في أمريكيا الوسطى، الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلام، 1990، وثيقة، A/44/941.

[5] S, Claudia Fuentes Julio, Bridging Human Rights and Conflict Resolution: Experiences from Latin America, Op., cit, P 10.

المجتمع المدني التي تعمل باسم ولصالح حقوق الإنسان[1]، كما مكنت أحكام حقوق الإنسان القيادة المدنية من فرض سيطرة أكبر على الجيش، مما ساعد في الحفاظ على السلام، كما أن إصرار الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على إدراج حقوق الإنسان كجزء من الاتفاقيات كان حاسماً للتوصل إلى اتفاق شامل[2].

3. (حقوق الإنسان وعمليات السلام في كولومبيا):

سأشير سريعاً إلى بعض النقاط التي كانت بمثابة إطار عام لدمج معايير حقوق الإنسان في مفاوضات السلام بين (حكومة كولومبيا، والقوى المسلحة الثورية) وكانت سبباً في إنجاحها. منها استخدام المفاوضون إطار حقوق الإنسان كدليل استرشادي في صياغة الاتفاقيات وتنفيذها، كذلك استرشدت بالمبادئ المتعلقة بالمساءلة والمشاركة التي هي أحد المحاور الرئيسية لحقوق الإنسان، ومشاركة الضحايا والمجتمعات المتضررة في إجراءات التنفيذ[3].

4. (حقوق الإنسان وعمليات السلام في المملكة المغربية):

قلنا سابقاً في حديثنا عن مفهوم العدالة الانتقالية أنها تسلك أحد المسارين إما مسار الانتقال من أنظمة شمولية استبدادية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية، أو مسار الانتقال من حالة نزاع مسلح طالت مدته إلى سلام أكثر استدامة، لذا حديثنا عن تجربة المغرب هنا يتجلى في مسار الانتقال من نظام شمولي استبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية، وانعكس هذا المسار وتبلور في تشكيل "هيئة الانصاف والمصالحة" حيث تعد التجربة العربية الأولى، فضلاً عن مقاربات النجاح التي حققتها مجاراةً بالتجارب العربية الأخرى.

أنشئت "هيئة الإنصاف والمصالحة" بقرار ملكي عام 2003 وتم المصادقة على نظامها الأساسي في 10 أبريل 2004 وطبقاً لنظامها الأساسي تعتبر لجنة وطنية غير قضائية، لها اختصاصان زماني ونوعي، أمّا الزماني يبدأ من عام (1956) إلى عام (1999)، أما النوعي فهو يختص بالانتهاكات الجسيمة المتعلقة بحقوق الإنسان[4]، التي امتدت قرابة نصف قرن عُرف أغلب سنواتها بـ (سنوات الجمر والرصاص) ما بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث شهدت إعدامات جائرة، واعتقالات قسرية، وتعذيب، ونفي لأغلب المعارضين.

باشرت الهيئة أعمالها بحثاً وتحرياً فيما يقارب (25000) ملف ووثيقة، وأقرت بجبر الأضرار الفردية المتعلقة بـ (20.000) ضحية وقامت بالإشراف على استخراج الرفات من القبور الجماعية والفردية، ونظمت جلسات استماع وأخرى للحوار فيما يخص الإصلاح المؤسسي والبناء الديمقراطي، وقامت بتسوية مئات الأوضاع المهنية والإدارية للمضطهدين، كما مكنت تدابير علاجية واسعة للضحايا، وأصدرت في نهاية أعمالها تقريراً ختامياً من ستة كتب[5]، ومن حسنات هذه الهيئة أن جعلت الدولة تقر بوجود ظاهرة الاختفاء القسري عبر قرار لم يسبق دولياً، تمثل في الإفراج عن قرابة ثلاثمئة معتقل فضلاً عن كونها أقرت بوفاة العشرات منهم أثناء الاعتقال[6]، وبالتالي نستطيع القول أن الهيئة حققت عدة أهداف رئيسية

---

[1] للمزيد حول الاتفاقية، راجع: اتفاق السلام الوطيد والدائم بين حكومة جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، متوفر على موقع الأمم المتحد، وثيقة A/51/796، تاريخ الزيارة 2024/4/2:

Https://Peacemaker-Un-Org.Translate.Goog/Guatemala-Firmlastingpeace96?_X_Tr_Sl=En&_X_Tr_Tl=Ar&_X_Tr_Hl=Ar&_X_Tr_Pto=Sc

[2] S, Claudia Fuentes Julio, Bridging Human Rights and Conflict Resolution: Experiences from Latin America, Op., cit, P 9.

[3] S, Raslan Ibrahim, A Human Rights Approach to Conflict Resolution, Article in Ethics & International Affairs · September 2019, P 266.

[4] القرار رقم (1.04.42) المنشور في الجريدة الرسمية عدد (5203)، 12 أبريل 2004، ص 1639.

[5] راجع، أحمد شوقي بينوب، العدالة الانتقالية المفهوم والنشأة والتجارب، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2013، ص 222.

[6] راجع، الحسين العويمري، دور لجان الحقيقة تعزيز سبل المصالحة: هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب نموذجاً، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 14، عام 2016، ص 238.

منها[1]: إثبات نوعية وجسامة الانتهاكات الماضية المتعلقة بحقوق الإنسان، الكشف عن الحقيقة وإقرارها وفقاً لمطالب الضحايا، اتخذت التدابير اللازمة لجبر الضرر المادي والمعنوي، كما قدمت جملة من الاقتراحات التشريعية والمؤسساتية للوقاية وعدم تكرار ما صدر عن الدولة، كما أسهمت في إقرار وإشاعة ثقافة المصالحة.

وإذا ما أردنا أن نبين دور حقوق الإنسان كنهج في بناء السلام فيما يخص تجربة المغرب، فإن الفضل في إنشاء هذه الهيئة يعود إلى منظمات المجتمع المدني التي طالما ناضلت من أجل الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر، فضلاً عن أن أعضاء الهيئة أغلبهم من نشطاء حقوق الإنسان فمنهم من كان من المعتقلين وبعضهم من المنفيين، أضف إلى ذلك أن الذي ساعد المغرب على عدم الانزلاق في ثورات الربيع العربي هو مسارعة الدولة إلى تضمين أهم توصيات الهيئة دستور (2011) مما حفظ على المغرب أمنه وسلامته.

ب. الشبهة المثارة حول جدوى حقوق الإنسان في بناء السلام:

على الرغم من الدور الحاضر والبارز لحقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام فهناك جانب من الفقه يرى أن هناك بعض الأمور قد تعرقل عملية المفوضات وتقيض بناء السلام، حيث أثار علماء العلاقات الدولية مخاوف بشأن تأثير آليات (العدالة الانتقالية) كالمحاكمات المحلية أو الدولية على الاستقرار الديمقراطي للدولة، ودورها المحتمل في تفاقم الصراع، حيث يرى أستاذا العلاقات الدولية (Jack Snyder Leslie Vinjamuri) أن محاكمات حقوق الإنسان لديها القدرة على تقويض السلام والتحول الديمقراطي[2]. ورداً على هذا النقد قام مجموعة من الباحثين (Kathryn Sikkink and Carrie Booth Walling) ضمن مقالتهم (تأثير محاكمات حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية) بإنشاء قاعدة بيانات للمحاكمات الدولية والمحلية، ولجان الحقيقة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بهدف تقييم أثرها السلبي وتقويض الديمقراطية وفقاً لمزاعم خبراء العلاقات الدولية، معتمدين في هذا التحليل على مجموعة من الأدوات منها مقياس الحقوق السياسية لمؤسسة (فريدوم هاوس) و(مقياس الإرهاب السياسي)، فغطت بيانات الباحثين العقود الثلاثة الأخيرة لحالات العدالة الانتقالية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتوصلوا إلى حقيقة أن محاكمات حقوق الإنسان لم تقوض آفاق السلام والديمقراطية، بل على العكس تماماً وجدت الدراسة أن استخدام محاكمات حقوق الإنسان على نطاق واسع في أمريكيا اللاتينية حقق تحولاً ديمقراطياً أكثر اكتمالاً من أي منطقة تعيش فترى انتقالية أخرى، ويؤكدون على ذلك أنه من بين (14 دولة) أجرت محاكمات حقوق الإنسان لمدة عامين تحسنت (11 دولة) حالة حقوق الإنسان فيها، و(3) دول (هاييتي، والمكسيك، وفنزويلا) ساءت حالة حقوق الإنسان فيها[3]. وتضيف كاثرين سيكينيك كيف كان لآليات العدالة الانتقالية بما في ذلك المجالس العسكرية، ولجنة الحقيقة 1984، في الأرجنتين دور رائد وقيادي عالمي مهم في مجال حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي وكانت مصدر إلهام ناجح لبلدان أخرى[4].

ويبدو لي أن المشككين في دور العدالة الانتقالية قد بنوا حججهم على عدد قليل من القضايا الشائكة التي لم يتم حلها، ومن المعلوم أن العبرة بالغالب الأعم وليس بالقليل النادر، أضف إلى ذلك أن بعض القضايا المعقدة في بعض البلدان التي تشهد صراعات ترقى من (النزاع الداخلي) إلى مستوى "التدويل" أي تدار بأجندة خارجية، وحروب دولية بالوكالة، فهنا من غير الصواب أن نعزو ذلك للعدالة الانتقالية، لربما

[1] راجع، قاسم الحادك، حصيلة تجربة العدالة الانتقالية في المغرب تقييم ومساءلة نقدية، مجلة كان التاريخية، العدد التاسع والخمسون، 2023، ص 222.

[2]- S, Jack Snyder And Leslie Vinjamuri, Trials And Errors, Principle And Pragmatism In Strategies Of International Justice, International Security, Vol. 28, No. 3 (Winter 2003/04), P 5.

[3] S, Kathryn Sikkink & Carrie Booth Walling, The Impact of Human Rights Trials in Latin America, 2007 Journal of Peace Research, Vol. 44, No. 4, 2007, P 427–445.

[4] S, Kathryn Sikkink, From Pariah State to Global Protagonist: Argentina and The Struggle for International Human Rights, 2008 University of Miami, P 1-2.

من الأدق نعزوه للإرادة السياسية الدولية الفاعلة في النزاع والتي لم تتفق فيما بينها.

وفي اعتقادي أن العدالة الانتقالية لا تقوم فقط على (الإنصاف والمساءلة) بل قد تقوم أيضاً على (الإنصاف والمصالحة) وإن كانت الأولى هي الانعكاس الحقيقي لمعنى العدالة، والثانية انعكاس جزئي لها، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، فالدول التي لا يمكن إسقاط أنظمتها السياسية من الصعوبة بمكان أن تتقبل العدالة الانتقالية التي تكون قائمة على الإنصاف والمساءلة وإنما قد تتقبلها في إطار المصالحة، وهذا حقيقة لا يمكن إنكارها.

خاتمة:

انبسطت الدراسة في مدلولها ومضمونها وسعياً منها لتسليط الضوء على العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام، فكان ذلك من خلال الكشف عن أساس العلاقة بينهما سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية، ثم قامت بتحليل العلاقة بينهما بالكشف عن أوجه التوتر والاختلاف بين نشطاء حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع، كذلك تحققت من فرضية أن انتهاك حقوق الإنسان قد يؤدي إلى خلق النزاع وزعزعة السلام، ثم عرضت إلى بناء نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام من خلال التطوير المفاهيمي لمعايير حقوق الإنسان، وكذا التطوير المؤسسي والهيكلي، ثم تحققت من جدوى فاعلية النهج القائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات وبناء السلام، وذلك بعرض بعض النماذج لدول أمريكا اللاتينية، وأخرى لدولة عربية (المملكة المغربية) كما أنها ردّت على بعض الشبه التي حاولت النيل من هذا النهج.

النتائج:

أولاً: توصلنا إلى حقيقة نسجت من سطور هذه الدراسة، ومن هدي خبراء حقوق الإنسان، مفادها: أن احترام حقوق الإنسان وإعمالها أقل كلفة من انتهاكها.

ثانياً: هناك علاقة وطيدة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام، كشف عنها علم القانون والسيكولوجيا البشرية، حيث برهن الأخيران على صدق فرضية أن انتهاك حقوق الإنسان يؤدي إلى نشوب النزاعات وزعزعة السلام.

ثالثاً: ثمة نقاط تكامل وتآزر بين نشطاء حقوق الإنسان وممارسي حل النزاع – على الرغم من التوترات والفجوات المنهجية التي بينهما – ولكن تحتاج إلى حسن توظيف واستثمار.

رابعاً: حقوق الإنسان بحاجة لأن تكون (مفهوماً ديناميكياً) أكثر من حاجتها لأن تكون (آلية تقليدية) في سياق حل النزاعات وبناء السلام، باعتبار الوسائل والآليات مبسوطة بكثرة في الشرعة الدولية، وإنما القضية قضية إعادة فهم معايير حقوق الإنسان وطرحها بما يوائم روح العصر، فإن فُهمت كما يجب؛ كان أداؤها وفاعليتها خيراً من الآليات الكلاسيكية.

خامساً: تعجبت الدراسة من خلو الأمة العربية عن منتدى، أو مؤسسة، أو منظمة، تجمع خبراء حقوق الإنسان وممارسي حل النزاعات على طاولة تشاركية تبادلية بشكل دائم ودوري – على غرار بعض المنظمات الأوربية والأفريقية – تسد الفجوة المفاهيمية والهيكلية بين كلا الفريقين.

سادساً: توصلنا لبناء نهج قائم على حقوق الإنسان في حل النزاع وبناء السلام يقوم على ركنين رئيسيين هما التطوير المفاهيمي، والمؤسسي لمعايير حقوق الإنسان.

التوصيات:

أولاً: أوصي على الصعيد (الفكري، والفقهي): إيلاء العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل النزاع وبناء السلام دوراً مركزياً، يليق هذا المركز بقيمة وأهمية حاجة البلدان لأن تهنأ بالسلام والعدل، ويتحقق ذلك بزيادة الدراسات، والأبحاث، والندوات الفقهية والمهنية المعمقة من قبل الأكاديميين، وخبراء حقوق الإنسان، حيث لا تزال هذه العلاقة غضة طرية، وأرضاً خصبة، لم يطأها الفقه العربي في أدبياته، كما نترقب بعض الدراسات التي تذكر (مركز حقوق الإنسان من اتفاقيات السلام).

ثانياً: أوصي على الصعيد (الهيكلي، المؤسسي): العمل على سد الفجوة وبناء التكامل بين نهج حقوق الإنسان ونهج حل النزاع وبناء السلام، ويكون ذلك بإنشاء المنظمات، أو المؤسسات، أو المنتديات، التي تعمل على التدريب في مجال حقوق الإنسان وممارسة حل النزاع وبناء السلام في آن واحد، ونأمل من صناع السياسات في الأمة العربي أن يتبنى هذه الفكرة ولو يأخذها كبذرة صغيرة، لربما من يأتي فيسقيها فتنمو فتثمر.

ثالثاً: وصيتي لمنظمات حقوق الإنسان (بكل أشكالها): اعتماد وادراج تدريبات على حل النزاع وإدارته وبناء السلام، بجانب التدريبات – التي تتبناها بكثرة – على حقوق الإنسان، كذلك العمل على إنشاء ندوات ومؤتمرات محلية، وإقليمية، ودولية، تحت شعار تعزيز التآزر بين حقوق الإنسان وحل النزاع وبناء السلام.

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

أولاً: الكتب:

- ابن منظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- أبو الوفا، أحمد، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 2019.
- الحبيب بلكوش، نحو تطويع الدولة لصالح المواطن، فصل من كتاب العدالة الانتقالية في السياقات العربية، إعداد هايدي علي الطبب، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014.
- خزندار، سامي إبراهيم، (2014)، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، الدار العربية للعلوم ناشرون– مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الطبعة الأولى.
- فالسنتين، بيتر، (2002)، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة سعيد فيصل، محمد محمود، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
- محمد فائق، العدالة الانتقالية طريق للمستقبل، فصل من كتاب العدالة الانتقالية في السياقات العربية، إعداد هايدي علي الطبب، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014.

ثانياً: المقالات:

- أحمد شوقي بينوب، العدالة الانتقالية المفهوم والنشأة والتجارب، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2013.
- الحسين العويمري، دور لجان الحقيقة تعزيز سبل المصالحة: هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب نموذجاً، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 14، عام 2016.
- حسين حسين صالح، الصراع السياسي الدولي مفهومة وأسبابه وأنواعه، مجلة آداب الجديدة (2022)، العدد الخامس عشر.
- قاسم الحادك، حصيلة تجربة العدالة الانتقالية في المغرب تقييم ومساءلة نقدية، مجلة كان التاريخية، العدد التاسع والخمسون، 2023.
- موسى، أحمد محمد عبد الكريم، الوساطة الإثنية بديلاً عن الإجراءات القسرية لتسوية النزاعات الداخلية المهددة للسلم والأمن الدوليين، قُبل للنشر في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، بتاريخ 2023/11/2، رقم البحث: 10988/413، لم يتم نشره على موقع المجلة بعد.

ثالثاً: الصكوك الدولية:

- اتفاق السلام الوطيد والدائم بين حكومة جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، متوفر على موقع الأمم المتحد، وثيقة A/51/796، تاريخ الزيارة 2024/4/2.

- استراتيجية الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، تقرير الأمين العام، الدورة السبعون، وثيقة، A/70/674.
- الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، 2015، وثيقة، A/70/95S/2015/446.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
- تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات: تجديد الالتزام الجماعي، مقدم إلى مجلس الأمن، 2015، فقرة 16، 22، وثيقة، S/2015/730.
- تقرير المفوض السامي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دورة 2016، وثيقة E/2016/58.
- تقرير المفوض السامي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966).
- قرار الجمعية العامة، 70\262، لعام 2016، وثيقة، A/RES/70/262.
- قرار مجلس الأمن 2171، جلسة 7247، لعام 2014، وثيقة، S/RES/2171.
- قرار مجلس الأمن، 2282، جلسة 7680، لعام 2016، وثيقة، S/RES/2282.
- قرار مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون، 2015، منع الإبادة الجماعية، وثيقة، A/HRC/28/L.25.
- قرار مجلس حقوق الإنسان، مساهمة مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان، اعتمد في 2020، وثيقة، A/HRC/RES/45/31.
- مرفق الاتفاق الذي نشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والأربعون، البند أربعة وثلاثون من جدول الأعمال، الحالة في أمريكيا الوسطى، الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلام، 1990، وثيقة A/44/941.

رابعاً: مقالات وروابط الانترنت

- أهداف التنمية المستدامة (2030)، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة، متوفر على الرابط: https://sdg.humanrights.dk/ar.
- صلاح الأر كوزي، الصراع والنزاع، 11 أبريل 2023، https://kitabat.com/.
- منظمة التنبيه الدولية (International Alert)، https://www.international-alert.org/ar/about/what-is-peacebuilding /
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات، التابع لـ الإسكوا (ESCWA)، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

First: Articles

- Alice Nderitu, Conflict Transformation and Human Rights: A Mutual Stalemate? Https://Www.Researchgate.Net/Publication/277743296.
- Anne Orford, Locating the International: Military and Monetary Interventions After the Cold War, Volume 38, Number 2, Spring 1997.
- Claudia Fuentes Julio, Bridging Human Rights and Conflict Resolution: Experiences from Latin America, February/March – 2015, Policy Brief V.5. N.04.
- Claudia Fuentes-Julio and Raslan Ibrahim, A Human Rights Approach to Conflict Resolution, Ethics & International Affairs, 33, No. 3 (2019).
- Hurst Hannum- Eileen F. Babbitt, Human Rights and Conflict Resolution from The Practitioners' Perspectives, Article in The Fletcher Forum of World Affairs, October 2011.
- Jack Snyder And Leslie Vinjamuri, Trials and Errors, Principle and Pragmatism in Strategies of International Justice,

- Veronique Dudouet, 2010, Human Rights and Conflict Transformation: The Challenges of Just Peace, P 76_77. See Discussions, Stats, And Author Profiles for This Publication At: Https://Www.Researchgate.Net/Publication/277743296

Second: International Instruments:

- Consideration Of Reports Submitted BbyStates Parties Under Article 40 Of the Covenant, Concluding Observations of The Human Rights Committee, Israel, Ccpr/Co/78/Isr.
- Covid-19 And Human Rights We Are All in This Together, Human Rights Are Critical for The Response and The Recovery, April 2020.
- Federal Government of Germany, Guidelines on Preventing Crises, Resolving Conflicts, Building Peace.
- Human Rights Indicators A Guide to Measurement and Implementation, 2012 United Nations, Hr/Pub/12/5.
- Report Of the Committee on The Elimination of Racial Discrimination, Seventieth Session (19 February-9 March 2007), No. 18 (A/62/18).
- Un Office Of the High Commissioner for Human Rights 2020 Review of The Un Peacebuilding Architecture Thematic Paper, The Contribution of Human Rights to Peacebuilding and Sustaining Peace.
- World Development Report Conflict, Security, And Development, 2011.

Third: Internet Links:

- Https://Www.Icj-Cij.Org/Case/131
- Https://Www.International-Alert.Org/
- Https://Www.Accord.Org.Za/

International Security, Vol. 28, No. 3 (Winter 2003/04).

- Kathryn Sikkink & Carrie Booth Walling, The Impact of Human Rights Trials in Latin America, 2007 Journal of Peace Research, Vol. 44, No. 4, 2007.
- Kathryn Sikkink, From Pariah State to Global Protagonist: Argentina and The Struggle for International Human Rights, 2008 University of Miami.
- Michelle Parlevliet, 2018, The Transformative Potential Of Human Rights In Conflict Resolution,P 10, See Discussions, Stats, And Author Profiles For This Publication At: Https://Www.Researchgate.Net/Publication/322357299.
- Michelle Parlevliet, Human Rights and Conflict Transformation: Towards A More Integrated Approach This Chapter Is an Abbreviated Version of Michelle Parlevliet 2010. Available At Www.Berghof-Handbook.Net.
- Ojot Miru Ojulu, Enhancing Synergies Between Peacebuilding And Human Rights Interventions Of The Africa Union (Au), 2023, Accord, Https://Www.Accord.Org.Za/Conflict-Trends/Enhancing-Synergies-Between-Peacebuilding-And-Human-Rights-Interventions-Of-The-Africa-Union-Au/.
- Raslan Ibrahim, A Human Rights Approach to Conflict Resolution, Article in Ethics & International Affairs · September 2019.
- Theodora-Ismene Gizelis, A Country of Their Own Women and Peacebuilding, Conflict Management and Peace Science, 2011, Vol 28(5): 522–542.